وجدت تأويلها لدى العديد من اليهود الشرقيين باعتبارها إهانة وتحقيراً. وهذه المياه صبّت في طواحين الليكود ورفعت من شأنه.

وبعد عودة الليكود الى السلطة، بدأت سياسته بالاقتطاع من النفقات العامة، تؤثر في صورة سيئة على محازبيه من اليهود الشرقيين. وحيث أن مشروعات الاسكان العامة تقزمت للغاية، باستثناء المساكن في المناطق المحتلة للمهاجرين الجدد، أصبح الأزواج الشبان يجدون عناء شديداً يبلغ درجة الاستحالة في شراء بيوت تكون قريبة من أماكن عملهم. وإذا كان هذا الخيار متعذراً، فالخيار الآخر: استئجار شقق في المدن الاسرائيلية، هو أيضاً فوق ما تحتمل مداخيلهم. فهذه الشقق ذات أجور مرتفعة، والكثير منها حصل عليه المهاجرون الأوروبيون والأميركيون الذين آثروا تأجيرها والتمتع بأجورها حيث يعيشون في الخارج. وبما أن غالبية الأزواج الشبان الأشكنازيين قادرة على التصرف بمدخرات العائلة التي ربما تجمعت من التعويضات الألمانية، أو بقروض من بعض الأقارب من أبناء الطبقة الوسطى، فأزمة السكن في اسرائيل لا تصيب مباشرة وفي الأساس سوى المتحدرين من اليهود الشرقيين الذين هاجروا من الأقطار العربية. وهؤلاء يحصلون على مرتبات تساوي في الغالب ثلاثة أرباع رواتب الأشكنازيين كمعدل عام، وتجدهم يحتلون الدرجات الدنيا في السلم الوظيفي والمهني. وبما أن الحكومات الاسرائيلية كان في وسعها دائماً أن تصب احتياجاتها إلى المهارات والمؤهلين جامعياً من «الخزانات» الواسعة للمهاجرين الجدد من الأشكنازيين، فانها لم تجد أبداً حافزاً يحثها على تقديم فرص الدراسة الجامعية المجانية، أو وضع برامج للتأهيل الحرفي والتدريب المهني. وكانت نتيجة هذا الوضع إدامة وضع الحرمان الاقتصادي لليهود الشرقيين.

وفي مواجهة ما يعتبره بعض علماء الاجتماع الاسرائيليين كالدكتور شلوموسفيرسكي من جامعة حيفا فجوة إثنية دائمة وليست انتقالية، بدأ اليهود الشرقيون بشن حملة احتجاج جماهيرية ضد التمييز وشجباً لـ «عبادة المهاجرين الأشكنازيين» في اسرائيل. ومع ذلك وبسبب البلادة البيروقراطية إزاء القضية، فان كثيراً من المحتجين أنفسهم يجدون في النهاية أن الطريق أمامهم مسدود، فينزحون من البلاد.

وهكذا أصبح النزوح صمام أمان لتنفيس المشاعر المكظومة المنزعجة من وضعية التفرقة العرقية في اسرائيل، وكذلك أداة لطمس الرغبة الواسعة الانتشار في السلام. وطالما ظل في وسع حكومات اسرائيل الخاضعة للأشكنازيين أن تستدرّ إمدادات لا تنقطع من المهاجرين الجدد بين ثلاثة أرباع يهود العالم الذين لا يزالون يعيشون في «الشتات»، فسيظل في وسعها كذلك التصدي لأية مطالب يطرحها اليهود الشرقيون بتحسينات أفضل في مجالات العمل والسكن والتعليم. وأشد أهمية من ذلك، أنه سوف يظل في وسعها الاستمرار في رفض مساواة مواطنيها العرب الستمائة ألف، الذين توجه إليهم علناً نصائح تدعوهم إلى النزوح، كلما تجرأوا على نقد واقعهم. ولقد صرح وزير التجارة غدعون بات، بكل وضوح، في خطابه أمام تلاميذ مدرسة اسرائيلية، الشتاء الماضي: «إذا كان أحد من الأقلية العربية لا تعجبه الأحوال هنا، فليستقلّ سيارة. وسيجد أنه أصبح في بلد آخر خلال نصف ساعة» (**يديعوت أحرونوت**، ٥/٢/١٩٨٠).

إن المغزى السياسي لكل هذا خطير وعميق: إذا واصلت إسرائيل نضالها لكي تصبح